WEO
WOMEN EMPOWERMENT ORGANIZATION

برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق

المُنفَّذ من قبل منظمة البحث عن أرضية مشتركة في العراق، بالشراكة مع منظمة تمكين المرأة

التقرير السنوي الثاني للخطة الوطنية

آب 2025

المحتويات

الغرض من هذا التقرير 2

الملخص التنفيذي 3

المقدمة 5

مؤشر المرأة والسلام والأمن – أداء العراق 7

نظرة عامة على السياق المتعلق بالخطة الوطنية العراقية 8

التحديات والطريق إلى الأمام 11

برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في المنطقة 12

برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق 13

تقدّم برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق 15

الخاتمة 20

الغرض من هذا التقرير

يُعدّ التقرير السنوي للتقدم في تنفيذ الخطة الوطنية أحد المخرجات الأساسية لبرنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق، حيث يتم إعداد تقرير واحد سنويًا خلال فترة التنفيذ بهدف:

1. تسليط الضوء على وضع وتنفيذ الخطة الوطنية في العراق، مع التركيز على التحديات الخاصة التي تواجهها النساء العراقيات فيما يتعلق بالمشاركة الفاعلة في جميع جوانب المجتمع.

2. عرض إسهامات برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق في تحقيق أهداف الخطة الوطنية، وفي تمهيد الطريق لدمج النساء في عمليات السلام والأمن.

الملخص التنفيذي

تدعو أجندة المرأة والسلام والأمن، كما وردت في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، إلى حماية النساء وضمان مشاركتهن الفاعلة في عمليات السلام والأمن. ويُعد العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد خطة عمل وطنية في هذا المجال عام 2014، حيث أطلق خطته الوطنية الثانية في عام 2020 مستفيدًا من الدروس السابقة، مع تعزيز إطار المتابعة وتوسيع نطاق المشاركة المؤسسية. ورغم هذا التقدم، ما زال التنفيذ يواجه تحديات بسبب حالة عدم الاستقرار المستمرة، والأعراف الراسخة التي تحد من المساواة، إلى جانب القيود المالية والمؤسسية.

ويعكس ترتيب العراق المنخفض بشكل مستمر في مؤشر المرأة والسلام والأمن حجم العوائق التي تواجه النساء في مختلف القطاعات. كما أن تصاعد النزاعات الإقليمية، قد زاد من حدة التهديدات الأمنية وحرف الانتباه الوطني عن أجندات الإصلاح الأساسية. وفي الوقت نفسه، أدت التخفيضات العالمية في تمويل برامج المساواة، لا سيما من الولايات المتحدة، إلى تأثير كبير على قدرة منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية على مواصلة تنفيذ مبادرات المرأة والسلام والأمن في العراق.

وفي هذا السياق، ساهم برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن، الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية والمنفذ من قبل منظمة البحث عن أرضية مشتركة بالشراكة مع منظمة تمكين المرأة، بشكل ملحوظ في تعزيز السلام والأمن الشاملين في العراق. وفي عامه الثالث، يركز البرنامج على تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الانخراط المؤسسي، وتوسيع التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل دعم أجندة المرأة والسلام والأمن.

في عام 2024، ساهم البرنامج في إنشاء 19 شبكة وطنية فرعية معنية بالمرأة والسلام والأمن في مختلف محافظات العراق، بمشاركة 95 منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها النساء. وقد عقدت هذه الشبكات أكثر من 228 جتماعات تنسيقية بهدف تحديد الأولويات المحلية، وصياغة جهود المناصرة المشتركة، وضمان توافق العمل مع الخطة الوطنية الثالثة في العراق. كما وصلت التدريبات التتبعية المصممة خصيصًا إلى 229 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني، مما أسهم في تعزيز المعرفة بقرار مجلس الأمن رقم 1325 ، والأطر السياسية الوطنية، وأساليب المناصرة الفاعلة.

كان للشباب دور محوري من خلال مبادرة "مدرسة السلام" ، التي اختارت ودربت قادة شباب من جميع المحافظات لقيادة حملات لبناء السلام على المستوى المحلي. ونُفِّذت 19 حملة إعلامية، كما جرى اختيار ثلاث مبادرات يقودها الشباب عبر مسابقة وطنية لابتكارهم في معالجة قضايا العدالة البيئية، وحقوق ذوي الإعاقة، والصحة النفسية والعاطفية.

كما أطلق البرنامج حملة "إشراك الرجال"، التي جمعت قادة من الرجال من مختلف أنحاء العراق لتحدي الصور النمطية التي تقيّد المساواة، ودعم مشاركة النساء في عمليات السلام والأمن. ومن خلال جلسات حوار منظمة والتعاون مع منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها النساء، ساعدت مجموعات الرجال في تعزيز الخطاب الداعم والشامل، وتشجيع المجتمع على دعم أجندة المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من أن هذه الإنجازات تعكس تقدمًا ملموسًا، إلا أن التحديات ما زالت قائمة، ومنها تقليص التمويل العالمي لبرامج المساواة بين النساء و الرجال، وضعف انخراط الدولة مع المجتمع المدني، والحواجز الثقافية المتجذرة، مما يعيق تحقيق الأهداف الكاملة لأجندة المرأة والسلام والأمن. ويؤكد التقرير على أهمية تعزيز القدرات المؤسسية، وضمان توفير الدعم المالي المستدام، وتطوير سياسات شاملة، وتعزيز الانخراط الأعمق مع المجتمعات المهمشة.

لقد أسّس برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن قاعدة أساسية لتعزيز بناء السلام الشامل والمستند إلى المبادرات المحلية في العراق. وسيكون استمرار الاستثمار في الشبكات، وتطوير المهارات، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات أمرًا ضروريًا لضمان استدامة وتأثير جهود المرأة والسلام والأمن. ومن خلال الالتزام المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، يمكن للعراق أن يقترب أكثر من تحقيق رؤيته لمستقبل يسوده السلام والمساواة بين الرجال و النساء.

المقدمة

تُعد أجندة المرأة والسلام والأمن، التي أُطلقت بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في أكتوبر 2000، تحولاً تاريخيًا في الاعتراف بالتأثير غير المتكافئ للنزاعات المسلحة على النساء. فقد أكّد هذا القرار البارز أن النساء لسن مجرد ضحايا عرضة للخطر، بل هن أيضًا عناصر أساسية في منع النزاعات، وبناء السلام، وإعادة الإعمار بعد النزاعات. ودعا القرار وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية لحقوق النساء، وحمايتهن من العنف القائم على عدم المساواة، وضمان مشاركتهن الفاعلة في جهود السلام والأمن.

ومنذ عام 2000، اعتمد مجلس الأمن تسعة قرارات إضافية ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن، دعمت ركائز أساسية تشمل: التمثيل المتكافئ للنساء على طاولات صنع القرار، وتحسين آليات الحماية من الجرائم القائمة على عدم المساواة (وخاصة العنف الجنسي)، وإدماج تحليلات عدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام، وتقديم تدريبات تراعي هذه القضايا لفرق حفظ السلام. وتُجسّد هذه الخطوات الحاسمة التزامًا عالميًا بسياسات تراعي المساواة في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

لقد مرّ العراق بعقود من الصراع — بدءًا من الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988) وحرب الخليج (1990–1991)، وصولاً إلى الغزو الأميركي عام 2003 وظهور تنظيم داعش — مما ترك البلاد أمام تحديات أمنية وسياسية ومجتمعية عميقة الجذور. وقد أكدت الآثار المستمرة للعنف الطائفي، والنزوح الداخلي، والانتهاكات القائمة على عدم المساواة، على أهمية وضرورة إدماج مبادئ المرأة والسلام والأمن في السياسات الوطنية. وفي هذا الإطار، أصبح العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 في فبراير 2014، وجرى إعدادها بالتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وبمشاركة عدة وزارات وتحالف من منظمات حقوق النساء.[1]

تعزيزًا للخطة الوطنية الأولى — بما في ذلك أخذ مرحلة ما بعد النزاع في الاعتبار وإدماج قدرات تراعي المساواة في المؤسسات — أطلق العراق في ديسمبر 2020 الخطة الوطنية الثانية تحت إشراف رئيس الوزراء. وقد استندت هذه الخطة إلى مشاورات موسّعة مع أصحاب المصلحة (أكثر من 60 مجموعة نسوية، ووزارات، وجهات فاعلة من المجتمع المدني)، كما أدخلت أطر متابعة أقوى، وخططًا قطاعية على مستوى الوزارات والمحافظات، بالإضافة إلى نموذج بوابة إلكترونية لمتابعة التنفيذ وإعداد التقارير بشكل فوري.[2]

[1] https://1325naps.peacewomen.org/index.php/nap-overview/iraq-nap-overview/?utm_source=chatgpt.com
[2] https://iraq.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/iraq-national-action-plan?utm_source=chatgpt.com

ومن أبرز الإنجازات إدماج منظور المساواة في قطاعات وزارة التربية، ووزارة الصحة، ووزارة الهجرة، وإنشاء برامج على المستوى المحلي في محافظات مثل نينوى وذي قار ودهوك، وإدماج تدريبات المرأة والسلام والأمن في المناهج العسكرية عبر التعاون مع بعثة الناتو في العراق والمركز الكندي "دالاير". ويعكس التقدم المحرز في إطار الخطة الوطنية الثانية إصرار العراق على إضفاء الطابع المؤسسي للمساواة بين النساء والرجال في أنظمة الحوكمة والأمن وإعادة التأهيل.

في عام 2025، أطلقت الحكومة العراقية، بالشراكة مع جهات وطنية ودولية، الخطة الوطنية الثالثة. ففي مارس 2025، أعلن العراق عن إطلاق خطته الوطنية الثالثة (2025–2030) للمرأة والسلام والأمن، وذلك خلال فعالية رفيعة المستوى برئاسة دولة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني. وقد وصف دولته هذه الخطة بأنها خطوة أساسية نحو تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار، وتحسين آليات الحماية للنساء والأطفال من العنف، وتقديم الدعم للمُتضررين من النزاعات. كما أطلق المنصة الوطنية للبيانات، التي تهدف إلى توفير بيانات دقيقة ومُحدَّثة عن النساء، للمساهمة في صياغة السياسات والبرامج ومعالجة التحديات المستمرة التي تواجه النساء في مختلف أنحاء العراق.[3]

[3] www.PMO.iq

مؤشر المرأة والسلام والأمن – أداء العراق

في عام 2014، أصبح العراق من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتمد خطة عمل وطنية خاصة بالمرأة والسلام والأمن، وهي خطوة بارزة قادتها إلى حد كبير منظمات حقوق المرأة التي بدأت في حشد جهودها منذ عام 2012. ومع ذلك، فإن جذور أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق تعود إلى عام 2003، عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم 1483، الذي وضع الإطار العام لإدارة شؤون الدولة بعد النزاع، ودعا بشكل صريح إلى تشكيل حكومة شاملة تحمي جميع المواطنين، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين. لقد لعبت منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء دورًا أساسيًا في الدفع نحو إقرار خطة العمل الوطنية لعام 2014، من خلال الدعوة إلى إشراك النساء بشكل فاعل في منع النزاعات، وبناء السلام، والمفاوضات، وجهود التعافي بعد النزاعات. وفي البداية، شاركت الحكومة هذه المجموعات في صياغة الخطة، وجمعت مقترحاتها ورؤاها. إلا أنه لاحقًا تم تعديل الخطة — دون اشراك الفريق الوطني المتعدد القطاعات 1325— بحذف ركيزتين أساسيتين: التمكين الاجتماعي والاقتصادي، والقوانين والتشريعات. كما أُلغيت المخصصات المالية، ولم يتم وضع إطار متكامل للتنفيذ.

وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فقد تعثّر تقدم العراق نحو الوفاء بالتزاماته في إطار أجندة المرأة والسلام والأمن بسبب ضعف الإرادة السياسية وتقييد الموارد بشكل كبير. ولا يزال العديد من القادة السياسيين يتغاضون عن الأثر الإيجابي الواسع للمشاركة المتكافئة بين النساء والرجال على النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، ورفاه المجتمع. إن أجندة المرأة والسلام والأمن تتجاوز مجرد التمثيل الشكلي للنساء في مواقع صنع القرار؛ إذ تهدف إلى خلق بيئات تتمكن فيها النساء من ممارسة دورهن الكامل على قدم المساواة. وقد أثبتت الأبحاث بشكل متكرر أن المجتمعات التي تتمتع فيها النساء بمستويات أعلى من المشاركة في صنع القرار السياسي، وبفرص متكافئة في التعليم والاقتصاد، هي مجتمعات أكثر سلمًا وازدهارًا. يُعد مؤشر المرأة والسلام والأمن، الذي يصدر بشكل مشترك عن معهد المرأة والسلام والأمن في جامعة جورجتاون (GIWPS) ومعهد أبحاث السلام في أوسلو(PRIO) ، مقياسًا عالميًا لتقييم شمول النساء والعدالة والأمن. ويستخدم المؤشر 13 مؤشرًا تتراوح بين التحصيل العلمي، والمشاركة في سوق العمل، والعنف من قبل الشريك، والقوانين التمييزية، ليُنتج درجة مركّبة تتيح المقارنة عبر الزمن وبين المناطق.[4] ووفقًا لأحدث إصدار من المؤشر، يحتل العراق المرتبة 168 من أصل 177 دولة، ليكون ثالث أدنى ترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — متقدمًا فقط على سوريا واليمن — وذلك بدرجة تقارب 0.424، وهو ما يعكس اتجاهًا تنازليًا.[5] وعلى الرغم من التحسن الطفيف في الاستقرار السياسي العام منذ ذروة النزاع المرتبط بتنظيم داعش، ما زالت النساء في العراق يواجهن مستويات عميقة من انعدام الأمن.

[4] https://en.wikipedia.org/wiki/Women%2C_Peace_and_Security_Index?utm_source=chatgpt.com

[5] https://giwps.georgetown.edu/the-index/?utm_source=chatgpt.com

نظرة عامة على السياق المتعلق بالخطة الوطنية العراقية

كان العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد الأجندة التقدمية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000، وذلك بعد فترة وجيزة من سقوط نظام صدام حسين. ومنذ ذلك الإنجاز التاريخي، ابتُلي العراق بموجات متكررة من العنف وعدم الاستقرار، نشأت من مصادر متعددة، منها الاحتلال الأميركي، وصعود تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، والصراعات الداخلية والطائفية، والتوترات السياسية والإثنية، واستمرار التدخلات الخارجية — ولا سيما من إيران والولايات المتحدة وتركيا.

وقد زادت التحديات وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب التراجع الاقتصادي في إقليم كردستان عقب الاستفتاء، وجائحة كوفيد-19، من هشاشة العراق. ومؤخرًا، أضاف تصاعد النزاع الإقليمي بين إسرائيل وإيران طبقة جديدة من الغموض والمخاطر الأمنية، مما عزز المخاوف من حدوث زعزعة أوسع للاستقرار في المنطقة. وخلال هذه السنوات المضطربة، شهدت الحكومة الاتحادية في العراق تغييرات متكررة في القيادة، غالبًا دون عمليات تسليم وتسلم فعّالة، مما أعاق استمرارية الحوكمة والتخطيط بعيد المدى.

أ- الخطة الوطنية العراقية الأولى :

عمل المجتمع المدني المحلي، جنبًا إلى جنب مع حكومتي إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية، على إنشاء هيكل للاستجابة والتعاون الحكومي المشترك ضمن الخطة الوطنية العراقية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2014–2018). وقد جمع هذا الإطار بين مسؤولين رفيعي المستوى من كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية، بالإضافة إلى جهات فاعلة محلية ودولية. كما شملت الفريق الوطني المتعدد القطاعات 1325 شبكة المرأة للسلام، وشبكة تحالف القرار 1325 العراقية. وتم تعيين منسق لفرقة العمل المشتركة من إحدى منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء.

كانت الخطة الوطنية الأولى مثالية أكثر من اللازم في تصميمها، وقد واجهت نقصًا في التمويل الحكومي إلى جانب تأثيرات اجتياح تنظيم داعش. لذلك، لم تُنفذ بالكامل، رغم أنه تم دعمها من خلال إعداد خطط إضافية، مثل خطة طارئة لدعم النساء والفتيات والنازحين المتأثرين بالنزاع، سواء داخل المخيمات أو خارجها. كما تم إعداد خطة رئيسية لتنفيذ الخطة الوطنية الأولى خلال عامي 2016–2017، شملت مشاركة 17 وزارة — 11 وزارة في الحكومة الاتحادية و6 وزارات في إقليم كردستان.

حظي تنفيذ هذه الخطة بدعم كبير من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. كما تم إعداد تقرير متابعة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية الأولى، وتضمينه العديد من التوصيات والدروس المستفادة للخطة التالية. وأخيرًا، واعترافًا دوليًا بهذا الجهد، دُعيت فرقة العمل المشتركة إلى مجلس الأمن عام 2018 لتقديم إحاطة حول تنفيذ الخطة الوطنية الأولى، بما في ذلك النجاحات والتحديات والفرص المتاحة.

ب- الخطة الوطنية العراقية الثانية:

مع اقتراب الخطة الوطنية الأولى من نهايتها، لم يتم التفاوض على خطة متابعة جديدة، ومرت سنتان دون اتفاق حكومي على الخطة الوطنية الثانية. ورغم انعقاد مؤتمر للمجتمع المدني في فبراير 2020 لمراجعة مسودة الخطة الوطنية الثانية، وتقديم مخرجات هذا المؤتمر إلى الحكومة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلا أنه لم يكن هناك استجابة كافية في ذلك الوقت. وقد الفريق الوطني المتعدد القطاعات 1325 ، التي أشرفت على تنفيذ الخطة الأولى ووفرت الإرادة السياسية اللازمة، قوتها نتيجة التغييرات في أعضاء اللجان ضمن كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية.

في عام 2021، دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الخط، مستندة إلى ولايتها الأممية "لقيادة وتعزيز وتنسيق الجهود لتحقيق الإعمال الكامل لحقوق النساء وفرصهن". وقد نسّقت الهيئة إعداد الخطة الوطنية العراقية الثانية لتنفيذ القرار 1325. وجاءت هذه العملية بمنهجية تركز على دور الحكومة، مع تهميش دور المجتمع المدني الذي كان قد أسهم سابقًا في تحقيق جوانب النجاح في الخطة الأولى. ورغم استبعاد منظمات المجتمع المدني من عملية إعداد الخطة الثانية، إلا أن هذه المنظمات واصلت العمل لتحقيق الأهداف الجوهرية للقرار 1325 ، ولكن دون قوة التنسيق التي كان يمكن أن توفرها خطة وطنية أكثر شمولية.

وفي تقييم أجرته شركة Catalystas Consulting[6] في بداية عام 2023، تبيّن أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمكنت من وضع إطار أكثر تقدمًا للخطة الثانية من حيث التصميم المنطقي مقارنة بسابقتها. ومع ذلك، ورغم نقاط القوة هذه، تفتقر الخطة الثانية إلى عملية شاملة، إذ لا يوجد مجال كافٍ لمشاركة المجتمع المدني، باستثناء بعض الأنشطة التوعوية المحدودة التي تقدمها الهيئة بشكل مباشر لعدد مختار من المنظمات النسوية. وبإبقاء المجتمع المدني في دور المراقب فقط، تتحمل الحكومة العراقية وحدها مسؤولية تنفيذ الخطة. ومع أن فترة تنفيذ الخطة الثانية كانت مقررة بين 2020 الى2024، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الاتفاق الكامل على الأهداف وإطار النتائج إلا في الأشهر الأخيرة من عام 2022.

ت- الخطة الوطنية العراقية الثالثة:

عملت الحكومة العراقية، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و الدائرة الوطنية لتمكين المرأة العراقية، على إعداد مسودة الخطة الوطنية الثالثة. وفي 5 شباط 2025، عُقدت مشاورات رفيعة المستوى في بغداد جمعت 75 ممثلاً من المجتمع المدني والحكومة لاستكمال المسودة النهائية. وتركز الخطة الثالثة على تعزيز الأطر القانونية، ودعم القدرات المؤسسية، وتوسيع دور النساء القيادي — خصوصًا داخل المؤسسات الأمنية.

وتؤكد المسودة على نهج متعدد الأطراف يشمل إشراك المجتمع المدني، وتحمّل الحكومة لزمام القيادة، وتنسيق الجهود عبر الأمم المتحدة، مع التركيز على ركائز المشاركة، والحماية، والوقاية، والتمكين

الاقتصادي، والقدرة على الصمود. وهي تستند مباشرة إلى التقييمات النصفية للخطة الوطنية الثانية، التي أبرزت النجاحات في دمج القطاعات الوزارية وتنفيذ الأنشطة على المستوى المجتمعي، لكنها أشارت أيضًا إلى الحاجة لتعزيز تطبيق القوانين وضمان المتابعة المنتظمة.

وبعد إدماج ملاحظات المجتمع المدني في صيغتها النهائية، أُطلقت الخطة الوطنية الثالثة في مارس 2025، لتجسد استمرار مسار العراق نحو ترسيخ مبادئ المرأة والسلام والأمن في البنية الوطنية، بما يعزز العدالة، والحماية الشاملة، والسلام المستدام للنساء العراقيات ومجتمعاتهن.

د- الخطة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن في إقليم كردستان العراق :

تم الانتهاء من إعداد الخطة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن (2025–2029) في إقليم كردستان العراق واعتمادها رسميًا في يوليو 2025. وتستند هذه الخطة إلى التقدم والدروس المستفادة من الجهود السابقة، بما في ذلك الخطة الإقليمية الأولى (2021–2024). وتهدف الخطة الثانية إلى معالجة التحديات المتجددة التي تواجه النساء، ولا سيما تلك المتعلقة بضعف تمثيلهن في مواقع صنع القرار، وانتشار العنف القائم على عدم المساواة، وضعف الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والتأثير غير المتكافئ للتطرف العنيف وتغير المناخ على النساء. وبالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن الخطة السابقة — مثل الحاجة إلى آليات تنسيق موحّدة، ومصادر تمويل مستدامة، وحماية قانونية أقوى، وأنظمة أكثر فاعلية للرصد والتقييم — تسعى خطة 2025–2029 إلى خلق بيئة أكثر شمولية وعدالة وأمنًا للنساء في إقليم كردستان.

وتعالج الخطة الإقليمية (2025–2029) التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في ظل استمرار مرحلة التعافي من النزاعات، حيث تعطي الأولوية لدعم النساء النازحات عبر توفير الرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية. ومع إدراك خطر التطرف العنيف، تؤكد الخطة على دور النساء في بناء قدرة المجتمعات على الصمود ومنع التطرف. كما أن تأثيرات تغير المناخ، خاصة في المناطق الريفية، تستدعي استراتيجيات تكيف تراعي المساواة. وعلى الرغم من بعض الإصلاحات القانونية، ما زال العنف القائم على عدم المساواة منتشرًا، مما يتطلب آليات حماية أقوى. ويحتل التمكين الاقتصادي مكانة محورية، من خلال زيادة الوصول إلى التمويل، والتدريب، وريادة الأعمال في قطاعات مثل الزراعة والسياحة. كما تدعم الخطة التنفيذ المحلي عبر المحافظات، مع الاعتماد على إطار قوي للرصد والتقييم لضمان المساءلة وتحقيق الأثر المطلوب.

[6] https://catalystasconsulting.com/shrinking-civic-space-and-unscr-1325-in-iraq/

التحديات والطريق إلى الأمام

على الرغم من إحراز بعض التقدم في إطار خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في العراق، ما زال التنفيذ يواجه تحديات كبيرة. فتصاعد النزاع الإقليمي — ولا سيما المواجهة المستمرة بين إسرائيل وإيران — يضيف طبقة جديدة من عدم الاستقرار، مما يزيد من المخاطر الأمنية، ويحوّل الانتباه بعيدًا عن الأولويات المحلية الملحّة، بما في ذلك حقوق النساء وحمايتهن. وعلى المستوى المحلي، لا تزال الأعراف الاجتماعية الراسخة تحدّ من المشاركة الفاعلة للنساء في بناء السلام، خاصة في المناطق الريفية حيث تتغلب المعتقدات التقليدية غالبًا على السياسات الوطنية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب محدودية القدرات المؤسسية، ونقص الكوادر المؤهلة، والنقص المزمن في تمويل البرامج التي تركز على المساواة.

والأكثر إثارة للقلق، أن الدعم المالي العالمي للمساواة بين النساء والرجال قد تراجع بشكل حاد في السنوات الأخيرة. فقد أدت التخفيضات في تمويل برامج النساء والمساواة — خاصة من قبل المانحين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة — إلى تأثير مباشر وسلبي على مستوى العالم. وفي العراق، أضعفت هذه التخفيضات قدرة المنظمات الدولية والمحلية على تقديم الخدمات، والحفاظ على آليات الحماية، ودفع عجلة المساواة بين النساء والرجال. كما تم تقليص أو تعليق برامج أساسية تدعم القيادة النسائية، وناجيات العنف القائم على عدم المساواة، والتمكين الاقتصادي للنساء، نتيجة لنقص التمويل. وقد أثرت التخفيضات الأميركية أيضًا على عمليات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي يلعب العديد منها دورًا حيويًا في دعم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن. وأدى فقدان التمويل إلى تقليص أنشطة التدريب، والمتابعة، والانخراط على المستوى المجتمعي، مما قوّض ما تم تحقيقه بصعوبة في سياق هشّ أصلاً.

برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في المنطقة

يُعد برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن مبادرة متعددة السنوات تهدف إلى تعزيز المشاركة الفاعلة والمستدامة للنساء والشباب في تعزيز السلام والأمن الشاملين في لبنان والعراق واليمن. وفي العراق، تنفذ منظمة البحث عن أرضية مشتركة بالشراكة مع منظمة تمكين المرأة هذا البرنامج. ويعترف البرنامج بأن السلام الشامل يتحقق بأفضل صورة من خلال الجمع بين النهج القاعدي والنهج الموجه من أعلى إلى أسفل. لذلك، يسعى البرنامج إلى تضخيم أصوات بناة السلام من المنظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء على مستوى القاعدة المجتمعية، وإدماجهم في المؤسسات والعمليات الخاصة بالسلام على المستويين البلدي والوطني، وتعزيز القيم الاجتماعية التي تدعم إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين في جهود السلام والأمن.

ومن خلال توحيد التأثير، وتحفيز المؤسسات، وتغيير القيم الاجتماعية، يهدف البرنامج إلى إيجاد بيئة يمكن فيها للنساء والشباب من خلفيات متنوعة المشاركة بفاعلية واستدامة أكبر في جهود السلام والأمن. كما يركز البرنامج على إشراك حلفاء ذكور مؤثرين لدعم قيادة النساء والشباب في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تعزيز الشبكات الإقليمية وتكامل الجهود من أجل تقوية السلام والأمن الشاملين. ويُعد إشراك الرجال والفتيان بأساليب مناسبة أمرًا حاسمًا لتغيير القيم الاجتماعية وتعزيز الحلفاء الذكور الداعمين لمشاركة النساء.

وسيعمل البرنامج على تكييف أنشطته في كل بلد لتلبية الاحتياجات المحلية، مع تحديد فرص التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة. ويشمل ذلك بناء علاقات وشبكات مستدامة للعاملين في مجالي المرأة والشباب والسلام والأمن، عبر منصات رقمية. ويضمن هذا البعد الإقليمي استفادة الأجندات الوطنية ودون الوطنية من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المشتركة بين الدول، بما يجعل الأنشطة الوطنية والإقليمية متكاملة وتعزز بعضها البعض.

على الرغم من التقدم المحرز في العراق، الذي يُعد أول دولة في الشرق الأوسط تعتمد خطة عمل وطنية خاصة بالمرأة والسلام والأمن، ما زالت هناك عوائق هيكلية تعرقل تحقيق السلام والأمن الشاملين. وتشمل هذه العوائق ضعف التعاون بين منظمات حقوق المرأة والمنظمات الشبابية عبر خطوط الانقسام. وغالبًا ما تقتصر المشاركة في عمليات السلام والأمن على النساء والشباب من النخب، مما يستبعد الشابات وغيرهن من الفئات المهمشة. كما أن بعض منظمات حقوق المرأة والمنظمات الشبابية تفتقر إلى المهارات التقنية والرؤية الاستراتيجية اللازمة للتأثير على عمليات السلام على المستويين المحلي والوطني، وبناء تحالفات واسعة النطاق لتحقيق أثر أكبر.

وغالبًا ما تكون الجهود المؤسسية الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب من خلفيات متنوعة في العمليات الرسمية للسلام والأمن غير كافية، إذ يقتصر إشراكهم على ما يسمى "قضايا النساء" أو "قضايا الشباب" مع استبعادهم من المفاوضات الرئيسية للسلام أو السياسية. وتؤدي الأعراف الاجتماعية الأبوية والمبنية على سيادة كبار السن إلى تقويض المشاركة الفاعلة للنساء والشباب في مجالات السلام والأمن، في حين تفرض القيم التقليدية للرجولة ضغوطًا على الرجال والفتيان للالتزام بمعايير صارمة للذكورة.

برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق

يحظى برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وينفَّذ من قبل منظمة البحث عن أرضية مشتركة بالشراكة مع منظمة تمكين المرأة، مع التركيز على تعزيز إدماج النساء في عمليات السلام والأمن. ويهدف البرنامج إلى تمكين المنظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء من المشاركة الفاعلة في عمليات بناء السلام والمصالحة. ويركز البرنامج على بناء القدرات، والتوجيه المهني، والانخراط الاستراتيجي على المستويين الوطني والمحلي.

صُمم البرنامج لإجراء تحليلات للعوائق والبيئة العامة بهدف تحديد شبكات ومجموعات المرأة والسلام والأمن القائمة في العراق. ويتضمن ذلك جمع البيانات ومراجعة الأدبيات لتسليط الضوء على العوائق والفرص أمام مشاركة النساء في عمليات السلام. ومن خلال بناء قاعدة أدلة تثبت فاعلية القيادة النسائية في بناء السلام، يعمل البرنامج على رسم خريطة للمبادرات المحلية التي تقودها نساء وإنشاء قاعدة بيانات لدعم جهود المناصرة والتحليل السياسي.

ويعتمد البرنامج عملية اختيار تنافسية تشمل جميع محافظات العراق الـ 19 لاختيار 20 منظمة حقوق المرأة أو منظمة تقودها نساء، مع السعي لضمان اختيار منظمة واحدة على الأقل من كل محافظة. ومن خلال المشاورات وتقييمات احتياجات القدرات، تعمل منظمة البحث عن أرضية مشتركة ومنظمة تمكين المرأة مع هذه المنظمات المختارة لفهم احتياجاتها وبناء خطط عمل خاصة لتطوير قدراتها. وتشمل الدورات التدريبية المبنية على هذه الخطط موضوعات مثل الإدارة المالية، والمناصرة، والمساواة بين النساء والرجال، وإدارة المشاريع، وذلك لتعزيز القدرات التشغيلية لهذه المنظمات.

تعمل منظمة البحث عن أرضية مشتركة ومنظمة تمكين المرأة على تيسير الاجتماعات التنسيقية لربط المشاركات من منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء بشبكات المرأة والسلام والأمن القائمة في العراق، بما يعزز التعاون بين المنظمات القاعدية والمنظمات الرسمية. ومن خلال برامج تدريب المدربين، تقوم المنظمتان بإعداد المشاركات من هذه المنظمات لتدريب منظمات نسوية وشبابية أخرى في مناطقهن، بما يضمن نقل المعرفة وتطوير المهارات. كما يشجع البرنامج هذه المنظمات على

إنشاء شبكات فرعية في محافظاتهن، لدعم المنظمات الناشئة في الانضمام إلى شبكات المرأة والسلام والأمن النشطة. وتُركّز فرص الإرشاد بين المنظمات القائمة والجديدة على بناء جسور التواصل بين المكونات العرقية والدينية والأجيال المختلفة.

يتضمن البرنامج تدريبًا للتوعية بأجندة المرأة والسلام والأمن موجّهًا لممثلي الحكومة، وقادة المجتمع، وصنّاع القرار، حول العدالة الاجتماعية وصياغة السياسات التي تراعي المساواة. كما يساهم البرنامج في وضع خطة متابعة لتنفيذ الخطة الوطنية، ويشارك في إصدار نشرات ربع سنوية وتقارير سنوية لرصد التقدم. ويتم دعم مبادرات المناصرة من خلال منح منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء، لتمكينها من قيادة جهود المناصرة في قضايا المرأة والسلام والأمن، وتعزيز التنوع في الأصوات المشاركة في تنفيذ الخطة الوطنية وتغيير السياسات.

كما تُنظم قمم وطنية لبناء التحالفات، تهدف إلى تعزيز العمل المشترك عبر القطاعات والمناطق الجغرافية، وتبادل المعرفة بين المشاركات من منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء. ويقدم برنامج "مدرسة السلام" تدريبًا للناشطين الشباب لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن وبناء السلام من خلال الحملات الإعلامية والمسابقات. بالإضافة إلى ذلك، تدرّب حملة "إشراك الرجال" نشطاء من الرجال لدعم أجندة المرأة والسلام والأمن، وتأسيس شبكات تعزز المساواة بين النساء والرجال في مجتمعاتهم.

ويمتد البرنامج على ثلاث سنوات، حيث يحدد أنشطة وأهدافًا لكل عام، ويهدف إلى ترسيخ المشاركة الاستراتيجية منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء في عمليات السلام، وتحفيز المؤسسات على تبني سياسات شاملة، وتحويل القيم الاجتماعية لدعم مشاركة النساء في السلام والأمن على جميع المستويات.

تقدّم برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق

خلال الفترة السنوية الحالية، حقق برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن تقدمًا ملحوظًا في تعزيز منظومة المجتمع المدني المعنية بالمرأة والسلام والأمن في العراق، من خلال بناء شراكات شاملة، وتنمية القدرات القاعدية، وتضخيم أصوات النساء والشباب في عمليات السلام والأمن. وتركزت الجهود الأساسية للبرنامج على تعزيز التنسيق بين منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء، بدءًا من الاجتماع الوطني التنسيقي الثاني الذي عُقد في يوليو 2024.

وقد جمع هذا اللقاء 20 منظمة من 19 محافظة، وشكّل منصة أساسية للحوار حول التحديات المشتركة، مثل ضعف الوصول إلى فرص المناصرة، واستمرار العوائق القائمة على عدم المساواة بين النساء والرجال. ومن خلال تبادل الخبرات وتحديد الأهداف، عمّق المشاركون فهمهم للأولويات الإقليمية، وبدأوا في إنشاء شبكات تعاونية لتعزيز التأثير الجماعي على عمليات السياسات المحلية والوطنية.

استنادًا إلى هذا الزخم، وسّع البرنامج نطاق عمله من خلال إنشاء 19 شبكة فرعية — واحدة في كل محافظة، بالإضافة إلى هيكل إضافي في بغداد نظرًا لحجمها وتعقيدها. وضمت هذه الشبكات المحلية 95 منظمة، لتصبح حجر الأساس في الاستراتيجية القاعدية للبرنامج. وقد عقدت كل شبكة فرعية 12 اجتماعًا للتخطيط والتنسيق بهدف تحديد الأولويات الخاصة بسياق كل محافظة، وتعزيز التماسك الداخلي، وصياغة مبادرات مشتركة ليتم تقديمها لاحقًا ضمن مسابقة منح المناصرة. وقد عزز هذا النهج الشامل المشاركة المنتظمة واللامركزية، ومكّن الفاعلين على المستوى القاعدي من بناء التحالفات، وإبراز التحديات المشتركة، وتنسيق الاستجابات الاستراتيجية بما يتماشى مع الخطة الوطنية الثالثة للعراق بشأن المرأة والسلام والأمن.

ولتعزيز قدرات هذه الشبكات المستحدثة، تم تنفيذ سلسلة من التدريبات التتبعية في جميع المحافظات الـ 19. وأدار هذه الجلسات شركاء مدرَّبون كانوا قد شاركوا سابقًا في برنامج تدريب المدربين، حيث جمعت كل جلسة ما بين ممثلين إلى ثلاثة من كل شبكة فرعية، ليصل العدد الإجمالي للمشاركين إلى 229 مشاركًا. وقد زودت هذه التدريبات المشاركين بفهم أعمق لقرار 1325، وأجندة المرأة والسلام والأمن، وإطار الخطة الوطنية، وأدوات المناصرة الفاعلة. ومن خلال المناقشات التفاعلية والتمارين العملية، لم

تسهم التدريبات في تعزيز المعرفة الفنية فحسب، بل عملت أيضًا على تنمية الثقة لدى القيادات المجتمعية الناشئة.

تطوير تسع شراكات إرشادية، حيث شارك الأعضاء في جلسات شهرية عبر الإنترنت على مدار ثمانية أشهر. وأولت هذه المبادرة أولوية للتعلم المتبادل وحل المشكلات بشكل جماعي حول قضايا ملحّة مثل المشاركة الانتخابية، وتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة، والتقاطع بين تغير المناخ ومشاركة النساء والرجال والشباب. وقد جمعت كل شراكة بين وجهات نظر متنوعة وخبرات متخصصة، شملت بناة السلام، وقادة الشباب، والمدافعين عن البيئة، مما أتاح تبادلاً غنيًا للاستراتيجيات الخاصة بالمناصرة على المستويين المحلي والوطني. وأسهم هذا التعاون بين المحافظات في تعزيز التضامن والابتكار، وإيجاد استجابات مشتركة تستند إلى الواقع المحلي.

وبالتوازي مع جهود تمكين المجتمع المدني، انخرط البرنامج بفاعلية مع الجهات المؤسسية، حيث عُقد اجتماع توعوي مع ممثلين عن وزارات أساسية في إقليم كردستان — بدعم من المجلس الأعلى للمرأة والتنمية — بهدف تعزيز التعاون بشأن تنفيذ الخطة الوطنية وتوضيح أدوار الجهات الحكومية في دعم عمل المجتمع المدني في مجال المرأة والسلام والأمن. وقد وفر هذا الحوار مساحة للجهات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد الأولويات وتعزيز آليات التنسيق.

وشكّل إشراك الشباب ركيزة أخرى من ركائز برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن، حيث أُطلقت مبادرة "مدرسة السلام" التي دعت روّاد التغيير الشباب من جميع المحافظات الـ 19 للتقديم في برنامج تدريبي وإرشادي يمتد لعام كامل، يهدف إلى تغيير القيم الاجتماعية وتعزيز السلام الشامل. وقد ركّزت عملية الاختيار على التنوع، وسهولة الوصول، وإمكانات القيادة، مما أسفر عن اختيار مجموعة من الشباب الناشطين الملتزمين بتحويل مجتمعاتهم. وحصل المشاركون على تدريب شامل في مجالات بناء السلام، وقراري مجلس الأمن 1325 و2250، والمناصرة، والاتصال، مما أعدّهم لقيادة حملات ومبادرات محلية.

استنادًا إلى هذه الأسس، منح البرنامج 19 منحة لتنفيذ حملات إعلامية للمشاركين في "مدرسة السلام" بهدف تنفيذ مبادرات توعوية داخل مجتمعاتهم. واستفادت هذه الحملات من وسائل التواصل الاجتماعي، والفيديو، والراديو، والمواد المطبوعة لتسليط الضوء على قضايا مثل حقوق النساء، وإدماج الشباب، والتماسك الاجتماعي. ومن خلال تكييف الرسائل بما يتناسب مع الجمهور المحلي، نجحت هذه

الجهود الشبابية في إدخال أجندة المرأة والسلام والأمن إلى النقاش العام، وإبراز دور الشباب كعناصر فاعلة في بناء السلام.

وفي خطوة إضافية لتعزيز القيادة الشبابية، أُطلقت مسابقة وطنية لمدرسة السلام انتهت باختيار ثلاث مبادرات فائزة. وشملت هذه المبادرات جهودًا لتعزيز دور النساء في المناصرة البيئية، والترويج لحقوق النساء ذوات الإعاقة، والتوعية بالتحرش النفسي وتأثيره على الفتيات. وحظيت كل مبادرة فائزة بدعم فريق تعاوني من عدة محافظات، مما ضمن نطاقًا أوسع للمبادرة وشعورًا مشتركًا بالمسؤولية. وقد أبرزت المسابقة قوة التغيير القائم على قيادة الشباب، وأظهرت كيف يمكن أن تتحول القيادة المحلية إلى أثر مستدام.

في إطار توسيع قاعدة المشاركة في مجال المرأة والسلام والأمن، سعى مكوّن "إشراك الرجال" في البرنامج إلى تضمين حلفاء من الرجال في تعزيز المساواة بين النساء والرجال ودعم السلام. ومن خلال دعوة مستهدفة لتقديم الطلبات، تم اختيار رجال تتراوح أعمارهم بين 34 و54 عامًا من جميع المحافظات الـ 19 ، ليخضعوا بعد ذلك لتدريبات حول قضايا المساواة بين النساء والرجال، ومبادئ المرأة والسلام والأمن، والمناصرة المجتمعية. كما عمل البرنامج على تشكيل شبكات حملة "إشراك الرجال" بالتنسيق مع منظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها النساء، لضمان المساءلة والتوافق مع القيم الداعمة لحقوق المرأة.

وقد نظمت هذه الشبكات لاحقًا جلسات حوار منظمة تناولت قضايا على المستويين الوطني والمجتمعي، بما في ذلك المشاركة السياسية للنساء، وتأثيرات تغير المناخ على المساواة بين النساء والرجال، ودور الرجال في تعزيز السلام الشامل. ومن خلال خلق مساحات للتفكير والعمل المشترك، شجع البرنامج المشاركين من الرجال على تحدي القيم الضارة والتحول إلى مدافعين عن التغيير الإيجابي. كما عزز دمج المنظمات النسوية في تخطيط وتيسير هذه الجلسات أهمية حضور صوت النساء في جميع جوانب هذه المبادرة.

وقد ساهمت هذه الأنشطة مجتمعة في بناء حركة أكثر تماسكًا وكفاءة وشمولاً في مجال المرأة والسلام والأمن في العراق. فمن خلال بناء الشبكات، والمناصرة المشتركة، وحشد الشباب، وإشراك الرجال، لم يقتصر برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن على رفع حضور النساء والشباب في عمليات السلام

والأمن، بل وضع أيضًا الأساس لعمل قاعدي مستدام. ويعكس التقدم الذي تحقق خلال فترة التقرير وجود مجتمع مدني ديناميكي ومترابط، يزداد استعدادًا للتأثير على السياسات، وتغيير القيم، وبناء عراق أكثر شمولاً وسلامًا.

الخاتمة

يعكس التقرير السنوي الثاني لبرنامج المرأة والشباب والسلام والأمن في العراق عامًا من التقدم الكبير في تعزيز بناء السلام الشامل، إلى جانب استمرار التحديات الهيكلية والسياسية والمالية. فقد نجح البرنامج في توسيع نطاق الحشد القاعدي، وتعزيز قدرات المنظمات، وتوسيع الانخراط المؤسسي في جميع محافظات العراق الـ 19. ومن خلال سلسلة من الجهود المنسقة — بدءًا من إنشاء الشبكات الفرعية المحلية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، والتدريبات التتبعية، وصولاً إلى المبادرات التي يقودها الشباب وجلسات الحوار الموجهة لإشراك الرجال — وضع البرنامج أساسًا قويًا لجهود سلام وأمن مستدامة تراعي المساواة بين النساء والرجال.

وقد عززت أنشطة هذا العام الدور المحوري لمنظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها نساء في صياغة وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق. وأسهمت الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات الإرشاد، والتعلم الأفقي، والمناصرة، في تمكين الفاعلين في المجتمع المدني من بناء تحالفات متينة وتولي أدوار قيادية داخل مجتمعاتهم. كما أن إنشاء 19 شبكة محلية وعقد 228 اجتماعًا تنسيقيًا ساهم في تعزيز

المشاركة اللامركزية والشاملة، وربط أولويات القاعدة المجتمعية بالأطر السياسية الوطنية، مثل الخطة الوطنية الثالثة للعراق بشأن المرأة والسلام والأمن.

وكان للشباب وحلفاء النساء من الرجال دور أساسي في التقدم المحرز خلال فترة هذا التقرير. فقد وفرت مبادرة "مدرسة السلام" لقادة الشباب الأدوات والمنصات اللازمة لتصميم وتنفيذ حملات إعلامية، بينما أفرزت المسابقة الوطنية حلولاً مبتكرة للتحديات المحلية في مجال المرأة والسلام والأمن — بدءًا من العدالة البيئية، مرورًا بحقوق النساء ذوات الإعاقة، ووصولاً إلى الصحة النفسية والرفاه. وفي الوقت نفسه، أوجد مكوّن "إشراك الرجال" مساحة للمشاركين من الرجال للتفكير النقدي في القيم المرتبطة بالنساء والرجال، ودعم مشاركة النساء في بناء السلام. وقد أسهمت هذه الجهود مجتمعة في دفع حركة أكثر شمولية وتكاملاً ، مع إشراك شرائح جديدة من المجتمع عبر مختلف الخطوط الاجتماعية والجغرافية.

رغم هذه الإنجازات، لا يزال البرنامج يواجه عقبات كبيرة. فعدم الاستقرار الإقليمي، وخاصة تصاعد النزاع بين إسرائيل وإيران، قد صرف الانتباه والموارد عن أجندات السلام والتنمية الوطنية. كما أن الحواجز الاجتماعية والثقافية المتجذرة ما زالت تعيق المشاركة الكاملة للنساء، خصوصًا في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، أدت التخفيضات في التمويل العالمي — ولا سيما الناتجة عن تقليص الدعم الأميركي لبرامج المساواة بين النساء والرجال — إلى زيادة الضغط على القدرات التشغيلية للمنظمات الوطنية والدولية على حد سواء. وقد تسببت هذه الفجوات الناتجة في مجالات التدريب، وتقديم الخدمات، وجهود المتابعة، في تهديد المكاسب التي تحققت بصعوبة.

ورغم ذلك، أظهر برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن قدرة على التكيف والصمود. فقد ساهم انخراطه مع الجهات الحكومية، كما يتضح من الجلسات التوعوية وجهود التنسيق المشتركة، في الحفاظ على الحوار المؤسسي حول قضايا المرأة والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، يعكس استمرار التزام المجتمع المدني، رغم تقلص الموارد، إصرارًا عميقًا على المضي قدمًا في تعزيز المساواة بين النساء والرجال ودعم السلام الشامل .وفي المستقبل، تعتمد استدامة هذه المكاسب على عدة أولويات أساسية، من بينها: تعزيز القدرات المؤسسية على جميع المستويات، وتوسيع نطاق السياسات والممارسات التي تراعي المساواة، وضمان استمرار الدعم المالي والفني القوي، وإشراك الرجال والفتيان كحلفاء. كما سيكون لتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية، وخاصة الفئات المهمشة والمتأثرة بالنزاع، دور حاسم في توسيع المشاركة والشعور بالملكية المشتركة. ويجب كذلك إضفاء الطابع المؤسسي على أطر المتابعة والتقييم من أجل تتبع النتائج وتوجيه الاستراتيجيات التكيفية .تؤكد إنجازات برنامج المرأة والشباب والسلام والأمن حتى الآن على إمكانات النهج الشامل المرتكز محليًا في بناء السلام. ومن خلال الاستمرار في الاستثمار في الشبكات، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار بين الأجيال وعبر القطاعات، يتمتع البرنامج بموقع قوي لدفع أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق إلى الأمام. وسيظل الالتزام المستمر من قبل السلطات الوطنية، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين، والفاعلين على المستوى القاعدي، عنصرًا حاسمًا لتحقيق عراق يسوده السلام والعدالة والمساواة بين النساء والرجال.

تنفذ منظمة پارسا
للتنمية المستدامة

REGIONAL NETWORK
WEO
STEP

شباب وشابات البصرة
امل ومستقبل بلا عنف
hope and a future without violence

منظمة تمكين المرأة

عنوان المنظمة

مكتب أربيل (المكتب الرئيسي): شارع 120 متر، آزادي الجديدة، شارع R5، مبنى 81 و 83

مكتب بغداد: الكرادة، ساحة الفتح مقابل المسرح الوطني، منطقة 904، شارع 99، مبنى 62، الطابق الثالث

مكتب الموصل: الجانب الأيمن من الفاروق، قرب جامع السلطان ويس.

مكتب تلعفر: حي النور، قرب مديرية مكافحة الإجرام.

البريد الإلكتروني

info@weoiraq.org

رقم الهاتف

(+964) 750 229 2525

الموقع الإلكتروني

www.weoiraq.org

@weoiraq